المرفق الخامس (ب)

تقييم العدالة الجنائية الدولية

السلام والعدالة

الموجز المقدم من مدير المناقشة*

ألف- مقدمة

أجرى المؤتمر الاستعراضي، في جلسته العامة السادسة المعقودة في ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٠، تقييما يتعلق بمسألة السلم والعدل بالاستناد إلى الوثيقة التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة المستأنفة[(١)]، والنسخة المحدثة منها[(٢)]، وورقات المعلومات الأساسية[(٣)]، فضلا عن المساهمات الإضافية التي تم تلقيها[(٤)].

وتَشكَّل برنامج العمل الذي أعدته المراكز التنسيقية المشتركة وهي الأرجنتين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا، من مقدمة أعدها مدير المناقشة السيّد كينيث روث؛ والتدخلات التي قدمها أربعة من المشاركين في فريق النقاش وهم السيّد دافيد تولبيرت، والسيّد جيمس ليمون، والسيّد بارني أفاكو والسيّد يوك تشانغ؛ إلى جانب جزء تفاعلي بين أعضاء الفريق والمشاركين في النقاش؛ وموجز أعده مدير المناقشة.

باء- تقديم للموضوع من مدير المناقشة: السيّد كينيث روث المدير التنفيذي لمرصد حقوق الإنسان

١- بدأ مدير المناقشة هذه المناقشات بالتشديد على أنه لم يعد يوجد إفلات من العقاب فيما يتعلق بأشد الجرائم خطورة وأن هذه الحقيقة قد غيرت العالم كما كنا نعرفه. وسيبحث فريق المناقشة النتائج المترتبة على عالم العدالة الجديد هذا والدور الذي أدته عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

---

* صدر سابقا بوصفه الوثيقة RC/ST/PJ/Rev.1.

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة المستأنفة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/8/20/Add.1)، الجزء الثاني، ICC-ASP/8/Res.9، المرفق الثاني.

(٢) RC/ST/PJ/INF.1.

(٣) RC/ST/PJ/INF.2, RC/ST/PJ/INF.3, RC/ST/PJ/INF.4 and RC/ST/PJ/INF.5.

(٤) RC/ST/PJ/M.1, RC/ST/PJ/M.2, RC/ST/PJ/M.5, RC/ST/PJ/M.6, RC/ST/PJ/M.7، وإعلان نيرومبريغ المتعلق بالسلم والعدل، (فنلندا، ألمانيا والأردن)، وثيقة الأمم المتحدة A/62/885، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢- وأكد مدير المناقشة، في معرض تقديمه للموضوع، أن العدالة تشكل غاية هامة في حد ذاتها. وأشار مدير المناقشة أيضاً إلى أنه توجد بالفعل بضعة أمثلة على التفاعل بين السلام والعدالة. وقد أمكن بالاستناد إلى هذه الأمثلة استخلاص بعض الدروس الأولية المستفادة:

(أ) في الأجل القصير

'١' من حسن الطالع أنه لم تتحقق العواقب الوخيمة التي جرى التنبؤ بأنها ستحدث من جراء سلوك طريق العدالة؛

'٢' ساعد توجيه الاتهام إلى مجرمي الحرب على تحريك عمليات السلام إلى الأمام عن طريق تهميش العناصر الفاعلة الضارة؛

'٣' على العكس من ذلك، فإن إدماج هؤلاء الذين لديهم سجل من الانتهاكات في الماضي في تشكيلة الحكومات في محاولة لضمان تحقيق السلام هو أمر كثيراً ما أدى إلى إيجاد آثار سلبية طويلة الطويل لم تكن متوقعة؛

'٤' كذلك فإن حالات إصدار العفو (الضمني أو الصريح) كثيراً ما لم تؤد إلى إحلال السلام المأمول. وبدلاً من ذلك، فإنها كانت بمثابة إرسال رسالة خطيرة مفادها أنه سيجري التسامح بشأن الانتهاكات ولذلك فإنها قد شجعت على حدوث مزيد من العنف.

(ب) في الأجل الطويل

'١' يمكن أن يؤدي عدم التصدي للجرائم إلى حدوث دورات متجددة من العنف حتى بعد سنوات لاحقة. وقد يسعى الزعماء السياسيون إلى تحريك الشكوك ومشاعر الارتياب الناجمة عن الإفلات من العقاب في الماضي؛

'٢' من الناحية الأخرى، قد تترتب على العدالة الدولية ميزة تتمثل في تشجيع عمليات المقاضاة الوطنية والدفع إلى إجراء إصلاحات قانونية على الصعيد الوطني.

٣- ونبه مدير المناقشة مع ذلك، لدى اختتام تقديمه، إلى أنه توجد قلة من الأمثلة تتعارض مع هذه الدروس المستفادة.

جيم- أعضاء فريق المناقشة

١- السيّد دافيد تولبيرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية

٤- أكد السيّد تولبيرت في ملاحظاته الأولى على أن موضوع السلام والعدالة كان سيُطرح منذ بضعة أعوام على أنه "السلام مقابل العدالة" بدلاً من صيغة "السلام و العدالة" كما يجري تناوله اليوم. أما وقد قيل ذلك، فإنه يوجد عدد من التوترات والقضايا الحقيقية التي يتعين تناولها.

٥- وأشار السيّد تولبيرت في المقام الأول إلى أن حالات العفو عن الجرائم أصبحت الآن بموجب النظام الأساسي غير مطروحة بتاتاً. وعلى الرغم من التسليم بأن الفوائد الطويلة الأجل لسلوك طريق العدالة ترَجُح بكثير أي فوائد محتملة قصيرة الأجل لحالات العفو، فإنه يتعين النظر في التأثير القصير الأجل لسلوك طريق العدالة على المفاوضات الجارية.

٦- وشَدّد في هذا الصدد على أنه يلزم فهم دور المدعي العام فهماً سليماً. وقال السيّد تولبيرت إن من رأيه أنه يجب أن يكون لدى المدعي العام فهم للوضع القائم على أرض الواقع، ليس بمعنى السماح للاعتبارات السياسية بالتأثير على القرار الذي يصدر بإصدار لوائح اتهام أو بدء التحقيقات، ولكن فيما يتعلق بالتوقيت. وبإيجاز، ففي حين أن المدعي العام الذي يلعب اللعبة السياسية غير مرغوب فيه، فإنه يجب أن يكون لديه فهم جيد للقضايا السياسية التي ينطوي عليها الموضوع. وفي حالة المحكمة، أشار السيّد تولبيرت إلى أن المدعي العام قد استحدث معيار "الخطورة"، غير الموجود في النظام الأساسي، لتطبيقه على أولئك الذين يتحملون أشد مسؤولية عن الجرائم. ومن أجل تجنب خطر التسييس، يجب تطبيق هذا المعيار على جميع القضايا وذلك بطريقة واضحة وشفافة وعلنية.

٧- وأخيراً، أوضح السيّد تولبيرت أنه بالإضافة إلى العدالة الجنائية الدولية، توجد آليات أخرى غير قضائية يمكن أيضاً استخدامها من أجل إيجاد مجتمع له مقومات البقاء بعد خروجه من الصراع، على أن يوضع في الاعتبار أيضاً أنه لتحقيق ذلك يلزم دائماً التعامل مع الماضي. وهذه الآليات الأخرى، مثل لجان الحقيقة والمصالحة، وعمليات الجبر (غير القاصرة على التعويضات)، والإصلاحات الجوهرية بما فيها الإصلاحات في القطاع الأمني، يمكن أن تكون مكمِّلاً جوهرياً لاستخدام العدالة الجنائية في حق أولئك المسؤولين عن أشد الجرائم خطورةً. وقال السيّد تولبيرت إن من رأيه أن يمكن للعدالة الانتقائية أن تكون مكملةً للعدالة الجنائية ولكن يلزم تقييم مدى فعاليتها فيما يتعلق بكل قضية بعينها.

٢- السيّد جيمس ليموين، الوسيط، المستشار الخاص السابق لكولومبيا لدي الأمين العام للأمم المتحدة

٨- شرح السيّد ليموين أن العدالة هي أحد البنود الكثيرة المدرجة في جدول أعمال أي عملية مفاوضات بشأن السلام. وأعرب السيّد ليموين عن رأي مفاده أن عمليات السلام التي تأخذ العدالة في الحسبان هي أكثر استدامة ودواماً من تلك التي لا تأخذها في الحسبان، وإن كانت توجد أيضاً بعض الأمثلة على عمليات سلام اتسمت بالنجاح بدون تناول مسألة العدالة.

٩- وأشار السيّد ليموين إلى التحديات التي تواجه الوسطاء فأوضح أن أسرع طريق للسعي إلى إعمال حقوق الإنسان هي إنهاء الحروب مضيفاً أن ذلك ينبغي دائماً أن يظل هو الأولوية الأولى في جدول أعمال الوسيط. وإذا سُمح للوسطاء في هذا الصدد بأن تكون لديهم درجة من المرونة بشأن كيفية تناول قضايا العدالة، وبخاصة فيما يتعلق بالتوقيت، فإن ذلك سيكون من شأنه أن يساعدهم في عملهم بقدر كبير. ومع ذلك، فلا ينبغي توسيع نطاق هذه المرونة لكي تشمل أشد الجرائم خطورة بموجب نظام روما الأساسي.

١٠- وشدد السيّد ليموين في هذا الصدد على أن من المهم للغاية أن تفهم الأطراف الضالعة في عمليات السلام أن العفو عن أشد الجرائم خطورة لم يعد خياراً مطروحاً وأن عالماً جديداً قد ظهر إلى حيز الوجود. وهذا بطبيعة الحال يجعل عمليات السلام أكثر صعوبةً وإن كانت كل حالة مختلفة عن غيرها اختلاف الأشخاص المعنيين. وفي خاتمة المطاف، عندما تسير الأمور سيراً حسناً، فإن ديناميات العملية نفسها ستغيِّر موقف الأطراف المتفاوضة على مر الوقت ولكن لكي يحدث ذلك فلا بد في رأي السيّد ليموين أن تكون لدى الوسطاء القدرة على إيجاد بيئة يمكن فيها للفاعلين المختلفين أن يعبروا عن آرائهم بكل صراحة ووضوح.

١١- واستند السيّد ليموين إلى خبرته الشخصية بشأن عملية سلام جارية حالياً لكي يعرب عن شكوكه بشأن المدى الذي ترسّخت في حدوده فكرة الحقبة الجديدة من العدالة الدولية في أذهان مرتكبي الجرائم المحتملين وعامة الجمهور، وليس مجرد أوساط العدالة الدولية. وعلى أيه حال، فإنه أكد على أن مجيء العدالة الجنائية الدولية هو تطور يشبه في ثوريته نهاية عهد الرق أو يشبه الاعتراف بحقوق المرأة. وخلص السيّد ليموين إلى أنه لما كنا لا نزال فقط في الأيام الأولى من هذه العملية، فإن أمامنا طريقاً طويلا ممتداً.

٣- السيّد بارني أفاكو، المستشار القانوني لدى الوسيط الرئيسي بشأن مفاوضات العملية السلمية في أوغندا

١٢- وبدأ السيّد أفاكو ملاحظاته بقوله إنه يرى وجود معضلة لا يمكن إنكارها بين السلام والعدالة، وهي معضلة ستظل قائمةً ما دامت توجد نزاعات مستمرة. وشرح ذلك قائلاً إن الضغط الدافع إلى العمل من أجل مصلحة السكان هو الذي يجعل الحكومات تذهب إلى مائدة المفاوضات في حالات مثل النزاع القائم في شمال أوغندا. ويتعين على واضعي السياسة العامة أن يواجهوا جملة أشياء من بينها النتائج المترتبة على الصراعات مثل وجود السكان المشردين، والفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية.

١٣- وأضاف أن تجربة أوغندا تبرهن على أن المجتمعات المتأثرة بالحرب تحبذ اتباع نهج مرن بشأن هذه المسألة، على الرغم من عدم وجود إجابة واحدة على السؤال المتعلق بآراء الضحايا في نزاع شمالي أوغندا. وعندما بدأ الحديث عن الوصول إلى العدالة في عام ١٩٩٩ في شمالي أوغندا، كان الخيار المتعلق بمنح عفو لجيش "الرب' للمقاومة يُنظر إليه من جانب السكان المتضررين من الحرب على أنه يرسل إشارة ضرورية إلى المتمردين قوامها أن المفاوضات الرامية إلى إنهاء النزاع تُجرى بطريقة جادة.

١٤- وأوضح السيّد أفاكو أنه مع إشراك المحكمة في الأمر ساد الابتهاج في صفوف المجتمعات المتضررة من الحرب إزاء إمكانية القبض على قادة جيش "الرب' للمقاومة وإزاء التوقعات الكبيرة بأن الصراع سينتهي قريباً وبأنه سيجري تسريح الجنود الأطفال. بيد أن هذه الآمال قد تبخرت بمجرد أن فُهم أن المحكمة ذاتها ليس لديها القدرة على إنفاذ أوامرها الصادرة بإلقاء القبض وأن هذه المسألة متروكة للدول. وعادت المجتمعات المتضررة إلى مواجهة معضلة السلام والعدالة.

١٥- وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت لوائح الاتهام التي وجهتها المحكمة قد دفعت جيش "الرب" للمقاومة إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، أبدى السيّد أفاكو ملاحظةً مفادها أن محادثات جوبا لم تكن هي المرة الأولى التي شارك فيها جيش "الرب' للمقاومة في المفاوضات لكي ينسحب في مرحلة لاحقة. وقال إن من رأيه، وإن كان لا يستطيع الجزم بذلك، أن قرارات إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة كان لها دور رئيسي في القرار الذي اتخذته قيادة جيش "الرب" للمقاومة بعدم التوقيع على اتفاق جوبا. بيد أن المفاوضات قد جرت في سياق جديد اختار فيه المجتمع الدولي، عن طريق نظام روما الأساسي، نظاماً قانونياً استلزم لمقاضاة بشأن أشد الجرائم خطورة وهذا أمر يمكن أن يعقّد مفاوضات السلام. وسيتعين على الشعب الأوغندي والمجتمع الدولي أن يتعايشا مع النتائج المترتبة على هذا القرار.

١٦- وأشار السيّد أفاكو إلى أنه بموازاة اتفاق جوبا الذي توخى عمليات تقوم بها العدالة الوطنية ومن ثم يبدأ مفعول مبدأ التكاملية، جرى اتباع مسار غير رسمي يهدف إلى إقناع قيادة جيش "الرب' للمقاومة بأن ذلك سيتعامل مع أوجه قلقهم بشأن لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة. ولكن هذه الجهود لم تؤت أُكلها بالنظر إلى نفاد الصبر إزاء العملية برمتها. وعلى أية حال، فإن هذا المسار الثاني، حسب رأي السيّد أفاكو، هو مسار مفتوح وينطوي على إمكانية أن تتصرف الحكومة الأوغندية على أساس نص اتفاق جوبا في أي وقت. وما زالت توجد شعبة خاصة بالمحكمة العليا لتناول أشد الجرائم خطورةً، وذلك كجزء من تركة اتفاق جوبا.

٤- السيّد يوك تشانغ، مدير مركز التوثيق للمنظمات غير الحكومية في كمبوديا

١٧- أوضح السيّد تشانغ أنه قد جاء إلى المؤتمر الاستعراضي لكي يعرض وجهة نظر أحد ضحايا الإبادة الجماعية في كمبوديا التي أزهقت أرواح مليوني شخص في بلد كان من غير هذه الناحية في غاية الجمال.

١٨- وشدد السيّد تشانغ على أن الضحايا يريدون العدالة مهما طال الوقت الذي انقضى منذ ارتكاب الفظائع الجماعية. وحالة كمبوديا، التي تطلب الأمر فيها ثلاثين عاما لإنشاء آلية لمقاضاة مرتكبي هذه الفظائع، هي حالة معبرة جداً. وشدد السيّد تشانغ أيضاً على أن إنشاء الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية يشكل استجابةً طال انتظارها لمطالب الضحايا بتحقيق العدل وهم الذين لم ينسوا قط ما عانوه، حتى وإن كان لم يجر الاستماع إلى صوتهم طوال وقت طويل. فالضحايا يحتاجون إلى الاعتراف بهم وقد أدت المحاكمات إلى استعادة الشعور بالإنسانية.

١٩- ومن رأي السيّد تشانغ أن العدالة تتعلق بالمستقبل بصورة رئيسية. ولا بد من العدالة لكي يمكن للمجتمعات المحطَّمة أن تتحرك إلى الأمام كما أنها تؤدي دوراً وقائياً حاسم الأهمية. ومن المهم أيضاً في هذا السياق تناول مسألة كيف يجري التعبير عن التاريخ في الكتب المدرسية، والاستثمار في تعليم النشء من السكان ومن ثم تعزيز فهم هذا النشء لمبادئ حقوق الإنسان وللإبادة الجماعية الكمبودية.

٢٠- وأوضح السيّد تشانغ أن عملية جمع الأدلة الجماعية، التي شارك هو فيها بنشاط، قد بدأت في الوقت الذي لم يكن فيه الوضع في البلد قد استقر تماماً، مما طرح تحديات تتعلق بالأمن السياسي والتواصل. وعلاوة على ذلك، كان الضحايا يحجمون في بادئ الأمر عن التعبير عن شكاواهم بالنظر إلى أن الإبادة الجماعية قد ظلت دائماً فعلاً سياسياً. بيد أنه على امتداد فترة ١٥ عاماً، جرى تجميع أكثر من مليون وثيقة وفيلم، ووُضعت خرائط لنحو ٢٠ ألف مقبرة جماعية وتم فتح هذه المقابر، كما جرى تحديد مكان ١٩٦ سجناً من السجون، وأُجريت مقابلات بشأن ١٠٠٠٠ شخص مرتكب لجرائم.

٢١- وأكد السيّد تشانغ أيضاً على أنه لم يُرِد أن تكرس الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية جهودها من أجل أنشطة التوعية أو المسائل الأخرى غير القضائية أو أن تصبح منظمة غير حكومية أو قسماً من أقسام التاريخ. فهو يريد محكمة حقيقية تعمل كمحكمة. فما ينتظره الناس في كمبوديا هو صدور أحكام قضائية نهائية. وأشار السيّد تشانغ في هذا الصدد إلى أن الناس في القرى الكمبودية قد أصيبوا بالحيرة عندما تلقوا معلومات متناقضة من الزيارات التي قامت بها مؤسسات أو أجهزة مختلفة مثل الأمم المتحدة والمدعين العامين والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة توعية.

دال الجزء التفاعلي بين أعضاء فريق المناقشة والمشاركين

٢٢- أثناء الجزء المخصص من اجتماع فريق المناقشة للتفاعل بين أعضاء الفريق والمشاركين، قام العديد من الدول الأطراف والدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتعليق على المسائل المختلفة التي أثارها مدير المناقشة وأعضاء فريق المناقشة.

٢٣- ورداً على النقاط التي أُثيرت في المناقشة، أبدى السيّد أفاكو ملاحظةً مفادها أن المناقشة ينبغي أن تستمر بطريقة كلية وأنه ينبغي عدم حصرها في مسألة توجيه اتهامات جنائية. وكما لاحظ أيضاً السيّد تولبيرت، فإنه توجد آليات أخرى متاحة. بيد أن المبدأ القاضي بعدم العفو عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ينبغي أن ينطبق على جميع آليات العدالة الانتقالية.

٢٤- وأكد السيّد ليموين على أن من شأن إجراء مزيد من المناقشات أو التفاعل بين المحكمة والوسطاء والممارسين القانونيين الآخرين أن يساعد على تحقيق فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها التوصل إلى سلام أكثر دواماً عن طريق العدالة.

٢٥- وذكر السيّد أفاكو، في معرض رده على الأسئلة المتعلقة بالضحايا، أن من الأمور الحاسمة الأهمية في عمليات التفاوض على إحلال السلام أن تُؤخذ في الحسبان آراء الضحايا. وأشار هو والسيّد ليموين إلى أن الضحايا، من واقع خبرتهما، يريدون السلام في البداية ثم متى تم الحصول عليه فإنهم يطالبون بالعدالة. وقد أبدى السيّد تشانغ ملاحظةً مفادها أنه بينما لا يوجد حكم قضائي يمكن أن يُرضي الضحايا الذين فقدوا كل شيء فإن الحقيقة الناتجة عن عمل العدالة تتيح الأمل في المستقبل. وشدد السيّد ليموين على أهمية التعليم في سياق عمليات إحلال السلام، من حيث ذكر الحقائق التاريخية وكذلك من حيث الوسائل غير القائمة على العنف المتاحة لحل المنازعات.

٢٦- وأعرب السيّد ليموين عن اعتقاده بأن التهديدين الرئيسيين للمحكمة هما التحدي العلني لأوامر إلقاء القبض والتصور الممكن القائل بأن الحالات التي تقوم المحكمة بالتحقيق فيها تؤدي إلى إطالة أمد الحروب بدلاً من وقفها.

٢٧- وجرى التأكيد على أنه ينبغي تطبيق تعريف للسلام يكون أوسع نطاقاً. ووفقاً لهذا الرأي، فإن السلام معناه ليس فقط وقف أعمال القتال بل أيضاً التصدي لعواقب الحرب، مثل المرض والفقر، التي لا تسمح للسلام بأن يترسّخ.

٢٨- وأبدى السيّد تولبيرت ملاحظةً مفادها أن العدالة يمكن أيضاً أن تعزز الحوار فيما بين المجتمعات وأن تعزز المناقشة بصورة أعم، مثلما حدث في حالة كمبوديا التي أدى فيها إنشاء الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية إلى تحقيق تأثير هائل.

هاء- الموجز المقدم من مدير المناقشة

٢٩- شدد مدير المناقشة، في معرض إيجازه للمناقشات، على أن هذه الفترة هي بدايات المحكمة الجنائية الدولية وأن المحكمة تحتاج إلى الدعم من الجميع. وعلى الرغم من أن المحكمة هي في أولى مراحل وجودها، فإن إنشاءها قد أدى حقاً إلى تحقيق تحول نموذجي: إذ توجد الآن علاقة إيجابية بين السلام والعدالة. ومع ذلك، فإنه ما زالت توجد توترات بين الاثنين ينبغي التسليم بها ومعالجتها. وقد جرى القيام بذلك في الماضي بطريقة غير متوازنة إلى حد بعيد، عن طريق قوانين العفو، بدرجات متباينة من الفعالية. ومن المسلم به الآن أن العفو لم يعد خياراً مطروحاً فيما يتعلق بأشد الجرائم خطورة في إطار نظام روما الأساسي.

٣٠- وأضاف أن التسلسل، وهو أحد الخيارات التي طرحها أطراف عديدون بغية حسم التوترات الممكنة بين السلام والعدالة، قد أثبت نجاحه في بعض الحالات ولكنه أسفر في حالات أخرى عن إصدار عفو بحكم الواقع. وقد أُشير إلى أنه بخلاف التسلسل، يمكن للمدعي العام في حدود صلاحياته أن يؤثر على توقيت إصدار أوامر إلقاء القبض. وتنص المادة ١٦ من النظام الأساسي على خيار يسمح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتأجيل التحقيق أو المقاضاة حرصاً على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٣١- وأوضح أن المناقشة قد أشارت إلى بعض التحديات الجديدة الناشئة عن وجود المحكمة. ويتعين على الوسطاء إيجاد طرق لإقناع الأطراف بالجلوس على مائدة المفاوضات في ضوء لوائح الاتهام الفعلية أو المحتملة.

٣٢- وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على العدالة الدولية، فإن هذه العدالة يمكن حقاً أن تسفر عن تهميش أولئك الذين أوقدوا نار الحرب وعن تشجيع الجهود المتعلقة بتحقيق العدالة على الصعيد الوطني، ولكن الأثر الرادع الذي يمكن أن يترتب على العدالة لن يظهر إلى حيز الوجود إلا إذا جرى تصور العدالة على أنها القاعدة وليست تدبيراً استثنائياً. وتوجد أيضاً معضلة تتعلق بما إذا كانت العدالة

لا تؤدي أحياناً إلى إطالة أمد الحرب في الأجل القصير. ومن الناحية الأخرى، فإن من الواضح أن العدالة تحول في الأجل الطويل دون نشوء الحروب.

٣٣- ومن المتفق عليه بصورة عامة أن الآليات غير القضائية، التي هي مفيدة جداً في حد ذاتها، ينبغي عدم النظر إليها على أنها بديل، بل بالأحرى مكمل، لعمليات العدالة الجنائية، مع تركيز المحكمة على أولئك المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة.

٣٤- وفيما يتعلق بالضحايا، أظهرت الخبرة أن آراءهم تتغير على مر الوقت، إذ يتوخون هدفاً عاجلاً يتمثل في إحلال السلام يليه البحث عن العدالة. وتثور أسئلة بشأن كيفية توعية الضحايا بالخيار المتعلق بسلوك طريق العدالة، دون رفع مستوى توقعاتهم على نحو لا موجب له.

٣٥- وختاماً، أبدى مدير المناقشة ملاحظةً مفادها أن إنشاء المحكمة يشكل تطوراً يماثل في عِظم شأنه اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ودعا الدول إلى ترجمة التزاماتها إلى عمل فعلي، وخاصة عن طريق تنفيذ أوامر إلقاء القبض والمساعدة على تعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء المعمورة، ولكن أيضاً عن طريق بناء مؤسسات جديدة، اجتماعية واقتصادية، من أجل تحقيق العدالة بمعناها الأوسع في الأجل الطويل.

٣٦- ودعا السيّد روث مدير المناقشة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى الوقوف في وجه من يتحدون المحكمة. واختتم قائلاً إن العدالة لن تكون أبداً بلا أعداء.